الأمم المتحدة

A/C.3/70/SR.18

الجمعية العامة

الدورة السبعون

Distr.: General
10 November 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد ديمبسي (نائب الرئيس) .....(كندا)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: حقوق الشعوب الأصلية

(أ) حقوق الشعوب الأصلية

(ب) متابعة الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

15-18045X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد هلالي (المغرب)، تولى نائب الرئيس السيد ديمبسي (كندا) رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:١٠.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: حقوق الشعوب الأصلية (A/70/84-E/2015/76 و A/70/301)

(أ) حقوق الشعوب الأصلية

(ب) متابعة الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية

١ - السيد تيتيوانا (إكوادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فأعاد تأكيد التزام الجماعة بتنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، ودعمها للجهود الرامية إلى التوصل إلى سُبل تمكين ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها من المشاركة في الاجتماعات التي تعقدها الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة بشأن القضايا التي تهم هذه الشعوب. وقال إن الجماعة تتطلع إلى استعراض ولاية آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية تعزيزاً لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٢ - واستطرد يقول إن القضاء المبرم على الفقر - الذي يستلزم جهودا عالمية وإقليمية ووطنية إضافة إلى جهود الحكومات والمجتمعات المحلية - شرط أساسي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق تكافؤ الفرص، وأنه لن يتأتى بلوغ ذلك من دون إدماج الجماعات والشعوب المستضعفة بما فيها الشعوب الأصلية والمتحدّرة من أصل أفريقي. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب الجماعة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تقر بالروابط بين استئصال الفقر ومناهضة اللامساواة والمحافظة على الكوكب وتهيئة فرص النمو الاقتصادي المطرد الشامل المستدام وتعزيز الإدماج الاجتماعي. ومضى يقول إن تعزيز ثقافة السلام واللاعنف يكتسي أهمية جوهرية أيضاً. وطالب بإعداد إحصاءات ومؤشرات مفصّلة ترصد وتتابع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ودعا في هذا الصدد إلى وجوب إعطاء أولوية لإجراء حوار بين منتجي البيانات ومستخدميها وتخصيص الموارد الكافية لإعداد معلومات وثيقة الصلة جيدة التوقيت قابلة للتعويل عليها.

٣ - وأضاف أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مدركة لأهمية الممارسات الزراعية التقليدية المستدامة والأنظمة التقليدية لحيازة الأراضي وتوفير البذور، وسُبل الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق. وقد قررت أن تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز قاعدة الإنتاج بالتأكيد على إتاحة سُبل الحصول على مياه الري التي تتأتى بالإدارة السليمة لأحواض المياه، فضلاً عن استعادة خصوبة التربة عن طريق تجديد الغطاء الخضري، وإنتاج الأسمدة العضوية وزراعة المنحدرات وحماية التنوع البيولوجي باسترجاع وتوليد البذور الأصلية وتحسين إنتاج البذور بما يتماشى مع تشريعات كل بلد. ودعا إلى أن يؤخذ بعين الاعتبار الدور الحيوي في حماية التنوع البيولوجي الذي يؤديه العمل الجماعي للشعوب الأصلية والسكان المحليين. وطالب بوجوب اتخاذ خطوات لحماية البراءات المبنية على المعارف التقليدية ومعارف الأسلاف للشعوب الأصلية والقبلية والمجتمعات المحلية منعاً لانتهاك أي أطراف ثالثة لها، وضمان حصول الشعوب الأصلية على حصة عادلة من المكاسب المتأتية من استخدام هذه البراءات.

٤ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن الجماعة دأبت على تعزيز حقوق الجماعات المستضعفة والمهمّشة والمحافظة على كرامتها. كما ساعدت في التمكين لنساء الشعوب الأصلية

وشبابها وبناء قدراتهم بما في ذلك مشاركتهم في عمليات اتخاذ القرارات في المسائل التي تمسهم، وعلى نحو خاص في مجالات الصحة والتعليم والعمل وحماية أراضيهم وتأمين انتقال ثقافتهم التقليدية. وأشار أيضاً إلى أهمية اتخاذ إجراءات غايتها زيادة التوعية بحقوقهم. واختتم قائلاً إن بلدان الجماعة باقية على عهدها بالتعاون مع الشعوب الأصلية عبر مؤسساتها التمثيلية من أجل صياغة وتنفيذ خطط عمل واستراتيجيات وطنية أو غير ذلك من الإجراءات، ومن أجل العمل على وضع الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي موضع التنفيذ.

٥ - السيدة بواسيريه (ترينيداد وتوباغو): تكلمت بالنيابة عن الجماعة الكاريبية فأكدت التزام الدول الكاريبية بالتصدي في إطار خططها الإنمائية الوطنية لقضايا شعوبها الأصلية؛ وإشراكها في عمليات اتخاذ القرارات على جميع الأصعدة وبالأخص القرارات التي تمس نمط معاشها وتكاملها الثقافي والاستيثاق من المحافظة على حقوقها وحرياتها الأساسية. وأضافت أن ميثاق المجتمع المدني للجماعة الكاريبية يُبرز مساهمة الشعوب الأصلية في عملية التنمية ويتعهد بحماية حقوقها التاريخية واحترام ثقافتها ونمط حياتها.

٦ - ومضت تقول إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي أبدت العزم على ألا تغفل عن أي أحد، تكتسي أهمية خاصة للشعوب الأصلية التي تندرج ضمن المجموعات الأكثر تهميشاً في كثير من المجتمعات. وأعربت عن ترحيب الجماعة بإدراج الشعوب الأصلية كمجموعة مستضعفة يتعيّن العمل من أجل تمكينها. كما لاحظت اشتمال تقرير المقررة الخاصة (الوارد في الوثيقة A/70/301) على عديد من الممارسات الجيدة التي حددتها الدول الأعضاء والشعوب الأصلية من أجل إتاحة مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في الاجتماعات التي تعقدها الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة بشأن القضايا التي تمس هذه الشعوب. ودعت إلى تعزيز قيام حوار مجدٍ بين الدول الأعضاء والشعوب الأصلية بما يتيح التناول الوافي للمسائل التي تؤثر في الشعوب الأصلية.

٧ - ومضت تقول إن الدول الكاريبية بوصفها دولاً نامية جُزُرية صغيرة ودولاً شاطئية واطئة تعي جيداً وهي تواجه تسارع ظاهرة التغيّر المناخي أهمية المعارف التقليدية للشعوب الأصلية في كفالة العيش في وئام مع الطبيعة. وأضافت أنه جرى الاعتراف في مسار ساموا وفي إطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ بوضعية الشعوب الأصلية باعتبارها وكلاء في التخفيف من تبعات التغير المناخي والحد من مخاطر الكوارث. وأوضحت أن حكومات الجماعة الكاريبية حددت ممارسات مستدامة للزراعة واستخدام الأراضي والمحافظة عليها كمجالات للتعاون في نطاق الإدارة الإيكولوجية. وأضافت أنه يتسنى لجميع الأشخاص بمن فيهم الأشخاص من الشعوب الأصلية والقبلية التماس الإجراءات القانونية لتسوية المسائل التي تمس نمط عيشهم دون خشية التعرض للأذى. واختتمت قائلة إن بلدان الجماعة الكاريبية ستواصل تنفيذ أطر قانونية وسياساتية وتشغيلية لضمان الارتقاء بأحوال الشعوب الأصلية والقبلية وإسباغ الحماية عليها.

٨ - السيدة كولين أورتيغا (المكسيك): تكلمت باسم فريق أصدقاء المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية فقالت إنه من الأهمية بمكان بخصوص وضع خطة عمل على نطاق المنظومة تضمن اتباع نهج متسق لبلوغ أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ملاحظة أن تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي (A/70/84) يكتسي طابعاً أولياً. ومن هنا، يشجع فريق أصدقاء المؤتمر العالمي فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بالشعوب الأصلية والدول الأعضاء والشعوب الأصلية على مواصلة التشاور حول زيادة تفصيل

جوانب خطة العمل واضعين بعين الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩ - وأردفت تقول إن فريق أصدقاء المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية يعتقد أن استعراض آلية الخبراء لا بد أن يضمن مشاركة الشعوب الأصلية، وفي هذا الصدد يرحب بقرار مجلس حقوق الإنسان ١١/٣٠ المتعلق بالخطوات الإجرائية المطلوبة لضمان نجاح الاستعراض. وأثنت باسم فريق الأصدقاء على الأمين العام لما قدمه من مقترحات عملية في تقريره (A/70/84) بخصوص تمكين مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها، وعلى الأخص الاقتراح المتعلق بتعيين ميّسرين أو مستشارين بمن في ذلك ممثلين عن الشعوب الأصلية لقيادة عملية تشاور مفتوحة. وطالبت بأن تكون العملية الاستشارية شاملة وأن تبدأ في أقرب وقت ممكن مستندة إلى إطار زمني يجري تحديده بوضوح. ودعت إلى أن تنظر الجمعية العامة في دورتها الراهنة في الخيارات المتعلقة بالخطوات الإجرائية والمؤسسية واختيار المعايير اللازمة لتمكين مشاركة الشعوب الأصلية في أعمال الأمم المتحدة. ودعت إلى إيلاء الاهتمام في سياق الجهود الرامية إلى ضمان مشاركة جميع الشعوب الأصلية من شتى مناطق العالم للمناطق التي يجيء تمثيلها ناقصاً عادةً في منتديات الأمم المتحدة وآلياتها المعنية بقضايا الشعوب الأصلية.

١٠ - السيد وايتلي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): أشار إلى انضمام كل من البلدان المرشحة: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، ومونتنيغرو وصربيا وألبانيا، وبلد عملية الاستقرار والانتساب المرشح المحتمل: البوسنة والهرسك، إضافة إلى أرمينيا وجورجيا وأوكرانيا إلى البيان الذي يدلي به. وقال إن الاتحاد الأوروبي يثني على الجهود التي تُبذل على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي لتنفيذ توصيات الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي ويرحب بالتقدم السريع المتحقق فيما يتصل باستعراض آلية الخبراء. وأوضح أن مشاركة الاتحاد الأوروبي في الاستعراض ترمي إلى تعزيز التكامل بين المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية ومنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومع جميع الآليات والولايات الأخرى لمجلس حقوق الإنسان؛ والتأكيد على أن أساليب العمل التي تأخذ بها آلية الخبراء المعدّلة ستسفر عن أثر حقيقي على الصعيد الوطني.

١١ - وأضاف أنه من المهم تطبيق الممارسات الفضلى القائمة المتعلقة بتمكين ممثلي الشعوب الأصلية من المشاركة في أعمال الأمم المتحدة فيما يخص القضايا التي تمسّها. ولاحظ في هذه الصدد اقتراح الأمين العام بأن يتولى رئيس الجمعية العامة النظر في قيادة عملية تشاور مفتوحة بشأن الخطوات الإجرائية والمؤسسية الممكنة واختيار المعايير الضرورية لتمكين الشعوب الأصلية من المشاركة في أعمال الأمم المتحدة.

١٢ - وأردف يقول إن الاتحاد الأوروبي قام في سبيل تدعيم جهوده المستمرة لتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية في كافة أصقاع العالم باستهلال استعراض يرمي إلى توطيد السياسات ذات الصلة ضمانا لتساوقها مع الإعلان ومع الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي. وأشار إلى أنه جرى الإقرار من قِبَل الشعوب الأصلية في مناسبتين منفصلتين للتشاور نُظّمتا في عام ٢٠١٥ بالالتزام القائم بحقوقهم من جانب الاتحاد الأوروبي وتقديم توصيات مهمة ذات صلة من أجل اتباع سياسة مكينة في الاتحاد الأوروبي إزاء هذه الشعوب. وأكدت هذه التوصيات أهمية السياسة التي يتبعها الاتحاد الأوروبي بإثارة مسألة حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في الحوارات الرفيعة المستوى المتعلقة بحقوق الإنسان التي يجريها مع البلدان الشريكة، فضلاً عن توفير الدعم المالي عبر العديد من البرامج. وأوعز إلى أن كثيراً من هذه البرامج يتصدى للقضايا المتعلقة بالأطر القانونية والمؤسسية وسُبل اللجوء إلى العدالة، ساعياً في ذات الوقت إلى تعزيز الحقوق

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مع إيلاء تركيز محدد على القضايا البيئية وقضايا الأراضي. وأشار إلى الاهتمام الخاص الذي يوليه الاتحاد الأوروبي أيضاً للمدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني للشعوب الأصلية.

١٣ - وأكد في الختام أن خطة عمل الاتحاد الأوروبي الجديدة في مجال حقوق الإنسان تتضمن التركيز بقوة على حقوق الإنسان التي تتأثر على نحو شديد جراء الإنتاج والتجارة وبيئة الأعمال المتزايدة التَعولْم، من دون المساس بفكرة عدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزؤ وكونها حقوقاً يترابط بعضها بالبعض الآخر.

١٤ - السيد ثوريسون (السويد): تكلم نيابة عن بلدان الشمال الأوروبي فقال إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية يمثل أولوية ثابتة لهذه البلدان. وأضاف أن الوفاء بأهداف الإعلان يتطلب عملاً متساوقاً على الصعيدين الوطني والدولي. وشدد على أهمية تعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في المنتديات ذات الصلة للأمم المتحدة، ودعا إلى قيام عملية شاملة للجميع في سياق متابعة الالتزامات المشمولة بالوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي. وقال إن بلدان الشمال الأوروبي تأمل أن يجري النظر على النحو الملائم في توصيات الأمين العام بشأن مشاركة الشعوب الأصلية، وأعرب عن الترحيب بالمشاركة المهمة التي قدمها ممثلو الشعوب الأصلية ومنظماتها في تقرير الأمين العام (الوثيقة A/70/84) الذين تقدموا بما إجماليه ٤٢٥ رداً.

١٥ - وأضاف أن دول الشمال الأوروبي تقدم الدعم للعمل الذي تضطلع به آليات الأمم المتحدة الثلاث من أجل تعزيز وحماية الحقوق المشمولة بقضايا الشعوب الأصلية - وهي آلية المقررة الخاصة وآلية الخبراء والمنتدى الدائم - وتشدد على ضرورة قيام تكامل فيما بينها؛ ودعا إلى زيادة التنسيق بين هذه الآليات لتجنب ازدواجية العمل وكفالة التآزر فيما بينها. وقال إن استعراض آلية الخبراء تتيح فرصة إجراء حوار بشأن قضايا الشعوب الأصلية مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

١٦ - ورأى أنه من الأمور الحيوية أيضا ضمان حقوق نساء الشعوب الأصلية وفتياتها، اللائي تتعرضن لانتهاكات متشابكة لحقوق الإنسان وتعانين أشكالا مختلفة من العنف بما فيه العنف الجنسي والعنف الجنساني. وطالب بوجوب التصدي الشامل لهذه الانتهاكات بما في ذلك التعرف على أسبابها ومعالجة عواقبها. وأبرز في الختام ضرورة قيام الأمم المتحدة بوضع نهج على نطاق المنظومة يضمن تعزيز حقوق الشعوب الأصلية بما في ذلك في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٧ - السيد ميزا - كوادرا (بيرو): أشار في مستهل كلمته إلى وجود ما إجماليه ٥٤ من الشعوب الأصلية في بيرو تتكلم ما عدده ٤٧ لغة؛ وأضاف أن هذه الشعوب تقدم بتقاليدها ومعارفها وعاداتها إسهامات جمّة في ثقافة بيرو وهويتها. وقال إن حتمية عدم إغفال أي أحد، على النحو الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا بد أن تشمل أيضاً الشعوب الأصلية، ومن هنا تأتي ضرورة تنفيذ ممارسات وقوانين أفضل وإقامة مؤسسات أصلح. وقال إن بيرو تعزز وتضمن المساواة الاجتماعية واحترام حقوق الشعوب الأصلية على نحو يتفق مع الصكوك الدولية ذات الصلة. وقد جرى في عام ٢٠١١ سنّ تشريع يتضمن نصاً على حق التشاور المسبق، كانت بيرو بموجبه من أوائل البلدان في المنطقة التي تنفذ اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقَبَلية لعام ١٩٨٩ (رقم ١٦٩) المتصلة بهذه المسألة. وقد أُنجزت حتى اليوم ١٢ مشاورة بين الدولة والشعوب الأصلية شملت أكثر من ٢٠ مجموعة من الشعوب الأصلية و ٦٠٠ من المجتمعات المحلية. وتعلق سبع من هذه المشاورات بتنمية قطاع إنتاج الفحم الهيدروجيني وشملت الحماية البيئية والتعويض والمشاركة في الأرباح.

١٨ - وتماشياً مع اعتقاد بيرو بالحوار المشترك بين الثقافات باعتباره الوسيلة المثلى للمحافظة على حقوق الشعوب الأصلية، قامت بإنشاء منتديات مشتركة على الصعيدين المحلي والوطني. وأنشأت أيضا في واحدة من المناطق المنتجة للنفط صندوقا للطوارئ من أجل حماية البيئة وأخضعت إدارته لمجلس يشارك فيه ممثلون من الشعوب الأصلية وخصصت الأموال لحماية حقوق الملكية العائدة للمجتمعات المحلية. وجرى تشكيل فريق عمل يضم الشعوب الأصلية حتى يتسنى توفير منصّة دائمة لتنسيق السياسات العامة التي تهم هذه الشعوب، ويُسهم فريق العمل في تيسير الحوار مع قادة سبعة من الاتحادات العائدة للشعوب الأصلية تضم تمثيلا وطنيا واسعا. وجرى أيضا التوصل إلى اتفاقات مهمة بشأن مواءمة الخدمات العامة لتقاليد الشعوب الأصلية وسُبل معاشها. وأتيحت في السجلات المدنية والمحاكم خدمات متعددة اللغات وبات هناك ما يربو على ٢٠٠ مترجم شفوي معتمدين رسمياً.

١٩ - ومن زاوية أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها، جرى إنشاء خمس محميات تغطي مساحة تزيد على ٣ ملايين هكتار تقريباً من أجل إسباغ الحماية على الشعوب المعزولة، ويجري التخطيط لإنشاء خمس محميات أخرى. وجرى إعداد سجل للشعوب المعزولة وسجل لمحميات الشعوب الأصلية من أجل جمع البيانات بهدف تحسين صياغة تدابير الحماية والتصدي على نحو أفضل لاحتياجات أفراد الشعوب الأصلية ومجتمعاتهم المحلية. وإضافة إلى ذلك جرى إنشاء قاعدة بيانات رسمية عن الشعوب الأصلية واستكمال استبيان الأسرة المعيشية من أجل إدراج الشعوب الأصلية في منطقة الأمازون التي تعيش في فقر مدقع. وأكد في الختام أن هذه التدابير تهدف إلى تخفيض المستوى المرتفع لفقر الشعوب الأصلية وتيسير سُبل استفادتها من البرامج الاجتماعية.

٢٠ - السيدة هيرنانديز (المكسيك): أشارت إلى أن المكسيك يقطنها ما يربو على ١٥ مليوناً من أبناء الشعوب الأصلية يتكلمون ٦٨ لغة ويشكلون جزءاً من هويتها وتراثها الوطنيين. وقد اتخذت المكسيك إعمالا لدستورها إجراءات تشريعية لتعزيز حقوق وحريات الشعوب والمجتمعات الأصلية. لكنها واعية أيضا إلى أنها لا تزال تواجه تحديات جسيمة في هذا المجال وأن عليها مواصلة العمل من أجل التغلب عليها مولية اهتماما خاصا للمجموعات المستضعفة ومنها أبناء الشعوب الأصلية من المهاجرين والأطفال والمراهقون والفتيات والنسوة وذوو الإعاقة والمسنون. وأكدت أن الاعتراف بالهوية الثقافية للشعوب الأصلية واحترامها شرط أساسي لضمان تمتّعها الكامل بحقوقها. ولبلوغ هذه الغاية يسهم الحوار المتعدد الثقافات في مساعدة حكومتها على تحديد سُبل تشجيع التنمية الشاملة وإفشاء ثقافة السلام. وقالت إن ضمان النظر إلى أبناء الشعوب الأصلية باعتبارهم أشخاصاً متمتعين بحكم القانون يتطلب من المجتمع الدولي تشجيع الدول على إنشاء آليات ملائمة تتيح ممارسة حقوق الشعوب الأصلية ممارسة تامة على نحو يتوافق مع الإعلان.

٢١ - وأضافت أن المكسيك تتطلع قُدُماً إلى صياغة خطة عمل على نطاق المنظومة بشأن إدماج منظورات الشعوب الأصلية وتمثيل هذه الشعوب في أعمال المنظمة على نحو يحقق النفع لهذه الشعوب في كافة أنحاء العالم. وأعربت عن تعهّد حكومتها بالعمل مع وكالات الأمم المتحدة من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية لتمكينها من الاستفادة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمشاركة فيها.

٢٢ - السيدة فيبس (الولايات المتحدة الأمريكية): أكدت تأييد حكومتها لوضع خطة عمل على نطاق المنظومة تهتدي بها وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان. ورأت أن

وجود الخطة يشجع الوكالات التي لم تول تركيزاً كافياً في الماضي لشواغل الشعوب الأصلية أن تتجه إلى عمل ذلك في المستقبل وبأكثر الطرق فعالية. ورأت أنه ينبغي على الوكالات أن تسعى في ظل هذه الخطة إلى الاستفادة من قدراتها التنافسية والعمل على نحو تشاوري من أجل القضاء على أي ازدواجية في الأنشطة. وحالما يجري صياغة التوصيات ذات الصلة سيكون بالإمكان تقديمها إلى مجالس الإدارة المناسبة لنظرها واعتمادها وهو ما سوف يؤدي إلى نشوء نهج موحد داخل الوكالات. وعلاوة على ذلك، يتعين أن تتضمن الخطة عدداً محدوداً نسبياً من الأهداف العامة الجليّة التي يكون بوسع كل وكالة أن تطبقها في إطار المسؤوليات المنوطة بها.

٢٣ - واستطردت تقول إن حكومتها تشجع على تحقيق مزيد من التقدم في زيادة مشاركة الشعوب الأصلية في أعمال الأمم المتحدة، وترى أنه يمثل اعتباراً حيوياً في سبيل تمكين الشعوب الأصلية وإتاحة الفرص أمامها للإعراب على نطاق واسع عن آرائها ذات الصلة من أجل إسماعها للأطراف المهمة أصحاب المصلحة. لكنها حثت على ضرورة أن تجري المشاورات المتعلقة بهذه المسألة داخل إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى تكون شاملة وتشاركية على أوسع نطاق ممكن وليس في الجمعية العامة التي تقتصر المشاركة فيها على الدول الأعضاء. وفوق ذلك رأت أن تحديد مدة معلومة لعملية المشاورات بدلا من تركها مفتوحة يسهم في تركيز المناقشات. وبناء عليه، يدعو وفدها إلى اعتماد قرار إجرائي يُطلب فيه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة التوصيات المتعلقة بتعزيز المشاركة الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي.

٢٤ - وأبدت ترحيب الولايات المتحدة بالتقدم المحرز في دورة مجلس حقوق الإنسان المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بشأن استعراض ولاية آلية الخبراء وتكوينها، التي رأت أنها موضوعة في مكانها السليم من أجل الاضطلاع بمهمة التشارك مع البلدان في تقييم ما تحرزه من تقدم في تحقيق أهداف الإعلان. وطالبت بتحديث مهام الآلية من أجل تقليل ازدواجية العمل وتخفيض تكاليف خدمات المؤتمرات. واختتمت موضحة أن حكومتها تعتزم عقد مشاورة واحدة على الأقل مع ممثلي الشعوب الأصلية في الولايات المتحدة قبل انعقاد حلقة عمل الخبراء المعنية بإعادة تنشيط آلية الخبراء المقرر له أوائل عام ٢٠١٦.

٢٥ - السيدة ناتفيداد (الفلبين): استهلت قائلة إن حكومتها تؤيد استعراض ولاية آلية الخبراء وترحب بالتقدم المحرز في وضع خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة تضمن اتباع نهج متسق لبلوغ أهداف الإعلان. وأكدت التزام حكومتها بحماية حقوق الإنسان الأساسية لشعوبها وإعمالها التام، بما فيها الحقوق العائدة للشعوب الأصلية. وأوضحت أن الفلبين إذ تَعمَدْ إلى زيادة تنفيذ إطارها الوطني للسياسات المعني بتعليم الشعوب الأصلية، وتعزيز قدرات المدارس العامة والبرامج التعليمية، إنما تسعى إلى توفير سبيل أمام كل متعلّم من أبناء الشعوب الأصلية للحصول على تعليم شامل ذي قاعدة ثقافية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥ أقرت وزارة التعليم إطاراً للمناهج الدراسية لإرشاد المدارس وسائر البرامج التعليمية في تفاعلها مع مجتمعات الشعوب الأصلية. وأفصحت عن أبعاد ذلك قائلة إنه يجري العمل ببرنامج للتمويل النقدي المشروط يضمن مساعدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و ١٨ سنة المنتمين إلى أفقر الأسر على الالتحاق بالتعليم والبقاء في صفوف الدراسة، وإشراط ذلك بالمحافظة على معدل انتظام دراسي يبلغ ٨٥ في المائة على الأقل من أيام الدراسة كل شهر. وبحلول آب/أغسطس ٢٠١٥، كان عدد الأسر المعيشية من الشعوب الأصلية المنتفعة بالبرنامج يربو على ٥٧٠ ٠٠٠ أسرة معيشية. وأردفت تقول إنه جرى أيضا تصميم برنامج

معدّل للتمويل النقدي المشروط مكمّل لهذا البرنامج ييسر سبيل الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى أمام الأسر التي تحتاج إلى حماية خاصة، بما فيها الأسر المعيشية من الشعوب الأصلية الرحّل والقاطنة مناطق جغرافية معزولة ومناطق فقيرة. وفي عام ٢٠١٥ بلغ عدد المنتفعين المسجلين زهاء ٠٠٠ ٢١٨ منتفع.

٢٦ - واسترسلت تقول إن حماية الشعوب الأصلية وحقوقها مكفولة بالدستور والتشريعات ذات الصلة. فقانون حقوق الشعوب الأصلية لعام ١٩٩٧، يسلّم بحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير وبجواز تطبيق القوانين العرفية الناظمة لحقوق الملكية وشرط الحصول على موافقتها الحرة المسبقة عن عِلْم فيما يتصل بأي عمليات للتنمية قد تترتب عليها آثار تمس هذه الشعوب. وهناك أيضا مشروع قانون بانغسامورو الأساسي الذي يرمي إلى وضع حد للصراع الممتد لفترة عقود في ميندناو عن طريق إنشاء هوية سياسية لشعب البانغسامورو، وهو مشروع جاء محصّلة مشاورات شاملة وحوارات بناءة أجريت مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

٢٧ - واختتمت بالإعراب عن ترحيبها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبالأخص إدماجها للشعوب الأصلية. وأهابت بالحكومات أن تواصل في سياق تنفيذها للخطة التفاعل مع شعوبها الأصلية. وقالت إن الإقرار بحقوق هذه الشعوب وأمانيها يسهم على نحو كبير في تحقيق الوحدة الوطنية وبلوغ التنمية المُقسِطَة الشاملة المستدامة.

٢٨ - السيدة ساندوفال (نيكاراغوا): استهلت قائلة إن نيكاراغوا فخورة بإرث شعوبها الأصلية وإرثها الأفريقي؛ وإن حكومتها تبذل جهوداً كبيرة لعكس مسار الماضي الذي سعى إلى إقصاء مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المتحدّرة من أصل أفريقي. وأشارت إلى أن نيكاراغوا تحظى بإطار قانوني شامل ومتعدد الثقافات يكفل التمتع الكامل بحقوق الشعوب الأصلية والشعوب ذات الأصل الأفريقي في التعليم المتعدد الثقافات الثنائي اللغة والملكية الجماعية للأرض والصحة والعدالة من جملة حقوق أخرى. كما جرى تعزيز السياسات العامة التي تهدف إلى تمكين الأشخاص من الشعوب الأصلية ومن ذوي الأصل الأفريقي. وفيما بين الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٤ أصدرت حكومتها حجج ملكية لما مجموعة ٢٢ من أقاليم الشعوب الأصلية والمتحدّرة من أصل أفريقي، تمثل ٣٠ في المائة من الإقليم الوطني لنيكاراغوا، وهو ما أدى إلى إرجاع الحقوق لعدد يناهز ٠٠٠ ١٩٠ نسمة يقطنون ٢٨٩ مجتمعاً محلياً. وتدعم حكومتها أيضاً بناء قدرات النسوة والفتيات من الشعوب الأصلية بما في ذلك كفالة مشاركتهن في صنع القرار المتعلق بالمسائل التي تمسهن وبالأخص في مجالات الصحة والتعليم والعمل وحماية أراضيهن وثرواتهن الطبيعية، وانتقال المعارف واللغات والممارسات التقليدية. وطبّقت الحكومة أيضاً تدابير ترمي إلى رفع الوعي وزيادة الفهم بحقوق هذه المجموعات.

٢٩ - وأردفت تقول إنه من الأهمية بمكان استعراض مشاركة الشعوب الأصلية في أعمال الأمم المتحدة. ولا بد من الإقرار بأن وضعيتها تمثل شكلاً متمايزاً عن وضعية المنظمات غير الحكومية.

٣٠ - السيد غونزاليس فرانكو (باراغواي): قال إن باراغواي مجتمع سمته تعدد القوميات والثقافات. ففي باراغواي زهاء ٠٠٠ ١١٧ من أبناء الشعوب الأصلية يمثلون ما لا يتجاوز ١،٧ في المائة من السكان وينتمون إلى ١٩ مجموعة عرقية ويتوزعون على نطاق يشمل ٤٩٣ مجتمعاً محلياً في كافة أنحاء البلد. ولاحظ أن أحد الملامح الفريدة في باراغواي هي استعمالها لغتين رسميتين، واحدة منهما لغة أصلية هي لغة الغواراني. وأعرب عن افتخار باراغواي بإرثها الأصلي الذي لعب ولا يزال يلعب دوراً رئيسيا في تطوير الهوية الثقافية لبلده.

٣١ - وأردف يقول إن مجتمعات الشعوب الأصلية في باراغواي محمية بالقانون. وقد أبطل الدستور مذهب ''الكشوف'' وأقر بأسبقية وجود الشعوب الأصلية على تكوين الدولة الباراغوية؛ ويحفظ الدستور حق هذه الشعوب في الملكية المجتمعية للأراضي بالقدر الذي يكفي لضمان المحافظة على السُبل المعيشية الفريدة التي تمارسها وتطويرها كما يضمن حقوقها في المشاركة في الحياة السياسية وفي عمليات اتخاذ القرارات التي تمس حقوقها.

٣٢ - وأوضح قائلاً إن التحديات الأكثر أهمية التي تواجه حكومته فيما يخص حقوق الشعوب الأصلية تتمثل في زيادة سُبل حيازة هذه الشعوب لأراضيها وكفالة أمنها الغذائي وتوفير الإسكان وسُبل الحصول على مياه الشرب والكهرباء وتوسيع نطاق برامج المنح الدراسية المقدمة لشباب الشعوب الأصلية من أجل استكمال تعليمهم للحصول على درجات جامعية. وأضاف أنه جرى مؤخراً سن قانون بشأن النظام الصحي للشعوب الأصلية يقوم على قاعدة احترام التنوع الثقافي؛ وبموجب هذا القانون أنشئت مديرية وطنية للصحة تختص بالشعوب الأصلية وشُكّل مجلس وطني يتألف من ممثلين لكل مجموعة من مجموعات الشعوب الأصلية.

٣٣ - السيدة شلايشكوفا (الاتحاد الروسي): قالت إن حكومتها بوصفها أحد رعاة العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم تشعر بالغبطة لإقرار الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية بتوافق الآراء. وأضافت أن الاتحاد الروسي دأب على دعم أماني الأقليات من الشعوب الأصلية في التمتع الأكمل والأكثر فعالية بحقوقها، وسوف يواصل عمل ذلك. وتعتقد حكومتها أنه يتعين التركيز في تنفيذ أحكام الوثيقة الختامية على تعزيز التنمية المستدامة للشعوب الأصلية والمحافظة على بيئاتها وسُبل معاشها التقليدية وقيَمها الثقافية وإرثها.

٣٤ - وأردفت تقول إن استعراض ولاية الآليات القائمة وبالأخص آلية الخبراء، يكتسي أهمية فائقة بالنسبة لتحقيق أهداف الإعلان. وأضافت أن وفدها يعتقد أن هناك عدداً كافياً من الآليات والإجراءات الراهنة القائمة في إطار منظومة الأمم المتحدة يستطيع بما أنيط به من ولايات أن يكفل تعزيز واحترام حقوق الشعوب الأصلية. ومن دواعي الأسف أنه لم يجر الاستفادة الكاملة من الإمكانات التي تنطوي عليها هذه الآليات من قِبَل ممثلي الشعوب الأصلية. ودعت إلى الأخذ بنهج متأنٍ عند النظر في إجراء أي تعديلات. وطالبت بتجنّب ازدواجية المهام لما ينجم عن ذلك من آثار مالية وإمكانية تقويض فعالية عمل مجمل منظومة تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية.

٣٥ - وأوضحت أن الاتحاد الروسي يعمل ببرامج عديدة لحماية ثقافة الشعوب الأصلية وتأمين سبيلها للحصول على التعليم والرعاية الصحية. وقد أدخل العمل بآلية جديدة تقوم الشركات بمقتضاها بتقديم تعويضات مالية إلى الشعوب الأصلية مقابل استخدام مواردها الطبيعية. واختتمت قائلة إن النوايا الحسنة للدول وإقران ذلك بالعمل من أجل دعم الشعوب الأصلية وحماية حقوقها وحرياتها يجب أن تمثل الأداة الرئيسية لتنفيذ الوثيقة الختامية والإعلان وأن على الآليات الدولية أن تقدم المساعدة للدول عندما تطلب منها ذلك.

٣٦ - السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل): قال إن البرازيل ستقوم اتساقاً مع التزامها بتنفيذ الإعلان والوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي باستضافة أول مؤتمر وطني برازيلي معني بسياسات الشعوب الأصلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وسوف يغطي المؤتمر مجمل نطاق السياسات العامة المتعلقة بقضايا الشعوب الأصلية في البرازيل، وسيأتي تكليلاً لعملية تحضيرية استغرقت عاماً كاملاً وشملت ٢٠٠ اجتماعاً وحلقة دراسية عُقدت على الصعيد المحلي وصعيد المقاطعات. وسوف تستضيف البرازيل أيضاً الدورة العالمية الأولى

للألعاب الرياضية للشعوب الأصلية التي ستُعقد في الفترة من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٥، وسيلتئم في إطارها حوالي ٢ ٠٠٠ من رياضيي الشعوب الأصلية ينتمون إلى قرابة ٣٠ بلداً.

٣٧ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن وضع خطة العمل على نطاق المنظومة لتنفيذ الإعلان لا بد أن يجري بالتشاور مع الدول الأعضاء وممثلي الشعوب الأصلية ومختلف الوكالات والصناديق والبرامج في منظومة الأمم المتحدة. وأثنى على مبادرة فريق الدعم المشترك بين الوكالات بإنشاء فريق عامل لهذا الغرض. وأعرب أيضاً باسم حكومته عن الترحيب بالاستعراض المقترح لولاية آلية الخبراء انطلاقا من الأهمية الكبيرة التي تعلقها البرازيل على مسألة تمكين ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها من المشاركة في الاجتماعات ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة. وأضاف أن أي عملية تشاور تتعلق بتمثيل الشعوب الأصلية لا بد أن تكون متضمنة ممثلين من جميع مناطق العالم، ولا بد أيضا من إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي عادة ما تكون ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المنتديات والآليات الراهنة للأمم المتحدة التي تعنى بقضايا الشعوب الأصلية. ورأى أن أحد الطرق الكفيلة بضمان التمثيل الجغرافي المتوازن للشعوب الأصلية في عملية التشاور هي تعيين أعضاء المنتدى الدائم كمستشارين للأمين العام عند صياغة قواعد جديدة تتعلق بمشاركة مؤسسات الشعوب الأصلية في المنتديات ذات الصلة للأمم المتحدة، على نحو يتماشى مع الفقرة ٤٠ من الوثيقة الختامية.

٣٨ - السيد أُسبُعي (جمهورية إيران الإسلامية): رأى أنه ليس من قبيل المبالغة تأكيد الدور البارز الذي تقوم به الشعوب الأصلية في الحياة الثقافية والاقتصادية، لكنها عادة ما تكون الأفقر بين الفقراء حتى في أوطانها. واعتبر أن تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي والإعلان من شأنه أن يسهم في حماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية التي تمثل شريكاً قيِّماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأوعز إلى أن المؤتمر المعني بالتغير المناخي المرتقب عقده في باريس يتيح الفرصة لتسليط الضوء على هشاشة الشعوب الأصلية إزاء تبعات التغير المناخي. ودعا الوكالات ذات الصلة في الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بالأدوار المنوطة بها في هذا المجال، ورأى أن خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٤ تُعد من ثم خطوة مهمة. لكن غياب وكالات الأمم المتحدة الإنمائية عن نصف الكرة الشمالي يضفي غموضاً على السبيل الذي سيجري به الإيفاء بالاحتياجات الإنمائية الخاصة للشعوب الأصلية التي تقطن هذه المناطق.

٣٩ - وأردف يقول إن وفده يعتقد أن الآثار الفعلية والمحتملة على حقوق ورفاه الشعوب الأصلية لاتفاقات الاستثمار والتجارة الحرة الدولية، على النحو الذي سلّمت به المقررة الخاصة في تقريرها (في الوثيقة A/70/301) تستأهل مزيداً من الدرس الجاد بالتشاور الوثيق مع الشعوب الأصلية ذاتها.

٤٠ - المونسنيور غريتش (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن المجتمع الدولي بحاجة إن كان له أن ينجح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى أن يستعيد شعوراً حقيقياً بالمسؤولية الجماعية تجاه رفاه أخوة الإنسانية وتجاه العالم. ومن هنا يكون من الأمور الحاسمة تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية وهويتها وثقافتها وتقاليدها؛ وأن تؤخذ حكمتها وخبراتها التقليدية بعين الاعتبار عند تحديد النُهج التي تُتبع في المحافظة على رفاهها ومصالحها وتدعيمها. ولا بد أن تكون مجتمعات الشعوب الأصلية شريكة الحوار الرئيسية للمجتمع الدولي وأن تُسند إليها أدوار البطولة في عملية التنمية التي تخصها. ورأى أن إعطاء هذه الشعوب فرصة المشاركة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يضمن عدم إغفالها ويتيح للمجتمع الدولي الاطلاع على منظور مهم.

٤١ - واسترسل يقول إن الشعوب الأصلية تتبع نهجاً مبنياً على سلامة الفطرة إزاء استخدامها للأرض وتفاعلها مع الحكومات الوطنية وتقدم نموذجا مضاداً للممارسات المعاصرة التي تتجذر عادة في نزعة استهلاكية أنانية وترتبط بالتدهور البيئي والأساليب الإنمائية غير المستدامة. ورغم أن الشعوب الأصلية هي الأصلح لرعاية أراضيها، فألها تجد أنفسها في مناطق كثيرة من العالم واقعة تحت ضغوط للتخلي عن هذه الأراضي لإفساح الطريق أمام مشاريع زراعية أو تعدينية يجري تنفيذها دون مراعاة للتردي الذي تلحقه بالطبيعة والثقافة. ودعا مقرري السياسة على الصُعد الدولي والوطني والمحلي إلى وجوب احترام حقوق الشعوب الأصلية في مواطنها وثرواتها الطبيعية. وطالب بوجود تشريعات عادلة لتنظيم العلاقة بين الشعوب الأصلية والصناعات الاستخراجية العاملة في أراضي الأسلاف. واختتم بتأكيد التزام الكرسي الرسولي بتحقيق التنمية المتكاملة للشعوب الأصلية في العالم واعتقاده المؤكد بالدور المحوري الذي تؤديه هذه الشعوب في أعمال الأمم المتحدة.

٤٢ - السيد مونتيل (الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعروف بالمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية (A/70/84) وأوضح أن التقرير يستند إلى معلومات واردة من الدول الأعضاء ومنظمات الشعوب الأصلية وممثليها قُدمت من خلال استبيانات خطية ومشاورات مباشرة وأنه يعطي لمحة عامة عن التقدم المحرز في المجالات الأربعة المحددة التي طُلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً بشألها.

٤٣ - وفيما يتصل بمسألة متابعة الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي، قال إن ما اتخذته الدول الأعضاء من إجراءات محددة للمتابعة قليل، وأرجع ذلك ربما إلى احتمال قصر الفترة المنقضية منذ انتهاء المؤتمر. وأوضح أن الإجراءات المتخذة تشير إلى وجود ضرورة لزيادة التوعية بالوثيقة الختامية والإعلان. وأضاف أن ثمة أدوارا في هذا المجال يتعين أن تضطلع بها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والشعوب الأصلية نفسها.

٤٤ - وبخصوص مسألة وضع خطة عمل على نطاق المنظومة تضمن اتباع نهج متسق لبلوغ أهداف الإعلان، أوضح أن الأمين العام قام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بتسمية وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ليكون الموظف المسؤول عن تنسيق خطة العمل المذكورة. وقد أُعدت مسودة لخطة العمل أعقبت مشاورات للمتابعة أجريت مع الدول الأعضاء والشعوب الأصلية وفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، جرى التركيز فيها على تعزيز تنفيذ الإعلان على صعيدي مقر الأمم المتحدة والبلدان، بما في ذلك من خلال عملية لزيادة التوعية وبناء القدرات.

٤٥ - وفيما يتعلق بتوصيات الأمين العام بشأن كيفية الاستفادة من آليات الأمم المتحدة الحالية وتعديلها وتحسينها لتحقيق الأغراض التي ينشدها الإعلان، لاحظ أن التقرير يركز على آلية الخبراء، التي جاء ذكر محدد لها في الوثيقة الختامية. وأوضح أن العمل الذي تؤديه آلية الخبراء في توفير الدراية المواضيعية لمجلس حقوق الإنسان يتسم بقيمة كبيرة وإن كان أثره لا يزال يحتاج إلى تعزيز. وأضاف أن مجلس حقوق الإنسان تناول هذه المسألة بالدرس في الآونة الأخيرة وطلب في القرار ١١/٣٠ إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عقد حلقة عمل للخبراء لاستعراض ولاية آلية الخبراء وإعداد تقرير عن الحلقة.

٤٦ - وبالنسبة للمقترحات المحددة التي تستهدف تمكين ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها من المشاركة في أعمال

الأمم المتحدة، قال إن الأمين العام يشجع الدول الأعضاء على مواصلة صياغة تدابير لتمكين مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها على نحو فعال في اجتماعات الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة التي يجري فيها تناول قضايا تمسّها من خلال ممثلين يجري اختيارهم وفقاً لإجراءات تختص بها الشعوب الأصلية. واقترح الأمين العام أن ينظر رئيس الجمعية العامة في تعيين ميسّرين أو مستشارين، من بينهم ممثلون عن الشعوب الأصلية، لقيادة عملية تشاور مفتوحة تشترك فيها جهات منها الدول الأعضاء وممثلو الشعوب الأصلية والآليات القائمة في الأمم المتحدة لمناقشة الخطوات الإجرائية والمؤسسية الممكنة ومعايير الاختيار اللازمة لتمكين الشعوب الأصلية من المشاركة في أعمال الأمم المتحدة.

٤٧ - السيدة ياغوشي (اليابان): قالت إن ممثلي مجتمع الإينيو، وهو أحد الشعوب الأصلية المعترف بها من الحكومة وتقطن جزيرة هوكايدو أساساً، شاركوا كأعضاء في الوفد الياباني إلى المؤتمر العالمي. وبالاتساق مع الالتزامات التي قُطعت في الوثيقة الختامية للمؤتمر قامت حكومتها بإنشاء مجلس تعزيز السياسات لمجتمع الإينيو يأخذ بعين الاعتبار في أعماله آراء شعب الإينيو التي تُبدى عن طريق ممثليه بمن فيهم النساء. وأكدت أن اليابان ستواصل تعاونها مع هؤلاء الممثلين عن كثب في أي عمليات تتعلق باتخاذ القرارات.

٤٨ - وأردفت تقول إن حكومتها نفذت تدابير لتحسين حياة شعب الإينيو والارتقاء بأحواله الاجتماعية والاقتصادية في جزيرة هوكايدو. كما تصيغ تدابير تستهدف إفادة أفراد شعب الإينيو المقيمين خارج جزيرة هوكايدو، بما في ذلك توفير منح دراسية لشباب شعب الإينيو. وستستمر اليابان في العمل عن قُرب مع هذا الشعب من أجل إقامة مجتمع يحترم التنوع. واختتمت بإبداء التزام حكومتها بالتصدي للمسائل التي تواجهها الشعوب الأصلية في كافة أصقاع العالم متعاونة في ذلك مع الأمم المتحدة والممثلين الآخرين في المجتمع الدولي.

٤٩ - السيدة رودريغوز دي فيبرس - كورديرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): استهلت بالإشارة إلى أن دستور بلدها يضمن الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والهوية الثقافية للشعوب الأصلية، ويضمن لها الحق في اتباع سياساتها الاقتصادية الذاتية والحق في المشاركة السياسية وفي استرجاع أراضي أسلافها. وفي عام ٢٠١٤ أنشأت الحكومة المجلس الرئاسي المعني بالشعوب الأصلية كما أنشأت وكالة الوزارة المعنية بالتدريب والتعليم المتعددَيّ الثقافات ومعارف الأسلاف، من أجل تعزيز التوعية والتدريب المتعددَيّ اللغات والثنائيي اللغة، وتشجيع مشاركة نساء الشعوب الأصلية في الحياة العامة الوطنية والدولية، وتصميم سياسات لتسجيل معارف الأسلاف ونشرها وفهرستها. وعلاوة على ذلك، جرى اعتماد ما مجموعة ٥٢ من القوانين والسياسات المعنية بحماية الشعوب والمجتمعات الأصلية.

٥٠ - وانتقلت إلى مجال التعليم فقالت إنه اعتباراً من عام ٢٠١٤ كان في فنزويلا ما يربو على ١ ٨٠٠ مؤسسة للشعوب الأصلية تتبع ١٣ بلدية وتوفر التعليم باللغات الأصلية، مع وجود أكثر من ١٠ ٠٠٠ طالب من أبناء الشعوب الأصلية يلتحقون بالدراسة الجامعية. وجرى أيضاً وضع سياسات صحية تتضمن تركيزاً على تعدد الثقافات وتدعيم خدمات الرعاية الصحية للشعوب الأصلية. ونُظمت حلقات عمل تتناول قضايا عديدة منها الحقوق الإقليمية وترسيم حدود الأراضي، وفي غضون الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥ منحت فنزويلا ٩٣ من حُجج ملكية الأراضي تغطي زهاء ٣ ملايين هكتار ويفيد منها ما يربو على ٧٩ ٠٠٠ من أفراد الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، وفيما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٥ حصل على المساعدة زهاء ١،٥ مليون امرأة من الشعوب الأصلية تعشن

أحوالاً بالغة الاستضعاف قُدمت لهن عن طريق مشاريع اجتماعية. وفي ظل الدستور، اتُخذت إجراءات لضمان إدارة العدل وفقاً لمعايير الشعوب الأصلية وإجراءاتها وبالتساوق مع الإطار القانوني الوطني. واختتمت قائلة إن الشعوب الأصلية التي أُبيدت جراء الفظائع الاستعمارية لا بد أن تظل حيّة في الذاكرة وأن يُستعاد تاريخها وثقافتها وحقوقها.

٥١ - السيد ياو شاويون (الصين): طالب المجتمع الدولي باغتنام الفرصة التي يتيحها الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة والسنة الأولى من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل الدفع بتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. ورأى ضرورة وجود فهم واضح لمفهوم الشعب الأصلي. ولاحظ أن هذا المفهوم هو نتاج للتاريخ الاستعماري الغربي، وأنه لا توجد في جميع البلدان شعوب أصلية كما أن سكان البلد القاطنين الأصلاء ليسوا كمثل الشعوب الأصلية. وأضاف أن إحداث خلط في المفهوم أو تشويهه لا يتماشى مع روح الإعلان والوثيقة الختامية ولا يفضي إلى حماية وتعزيز حقوق ومصالح الشعوب الأصلية الحقيقية.

٥٢ - ودعا إلى وجوب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالشعوب الأصلية ولا سيما الهدف ٢ والهدف ٤. وقال إن الصين دعت الدول المعنية وبعض الدول المتقدمة النمو على وجه خاص، إلى التنفيذ الفعال لهذه الأهداف وأن تسعى بذلك إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي أوقعته بالشعوب الأصلية. ويتعين إيلاء الاهتمام للدور المهم الذي تضطلع به الشعوب الأصلية ذاتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٣ - وأضاف أن الصين تعلّق أهمية كبيرة على مسألة مشاركة ممثلي ومؤسسات الشعوب الأصلية في أعمال الأمم المتحدة، وأن هذه المسألة تحتاج إلى معالجتها على نحو سليم. وتمنى أن يكون بوسع جميع الأطراف مواصلة الانخراط في التشاور حول المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام من أجل التوصل إلى تسوية مقبولة للجميع تسفر صدقاً عن زيادة مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في أعمال الأمم المتحدة وتحول دون قيام بعض المنظمات غير الحكومية بانتحال صفة الشعوب الأصلية في اجتماعات الأمم المتحدة.

٥٤ - ورأى أن الدور الإيجابي الذي يؤديه الاستثمار والتجارة الدوليين في تعزيز حقوق الشعوب الأصلية يحتاج إلى أن يأخذ نطاقه الكامل. ويتعين أن تحترم الشركات والحكومات الوطنية ذات الصلة الحقوق والاحتياجات المشروعة للشعوب الأصلية وأن تنخرط في مشاورات كاملة مع المجموعات المحلية للشعوب الأصلية للتأكد من الحصول على موافقتها المسبقة عن عِلْم. وطالب الحكومات بتحسين الترتيبات المؤسسية تمكيناً للشعوب الأصلية من التمتع بنصيبها العادل من العوائد الاقتصادية المتأتية من الاستثمار والتجارة الحرة الدوليين، وأن تساعد في تحسين أوضاع العمل والتعليم والصحة والإسكان لهذه الشعوب ضمن مجالات أخرى.

٥٥ - السيد بونديوك (أوكرانيا): قال إن أوكرانيا تلتزم بقوة بتنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي وإنها اتخذت عديداً من الخطوات العملية على الصعيدين الوطني والمحلي لضمان التمتع بالحقوق الثقافية واللغوية الدينية للشعوب الأصلية في القِرم، وبالأخص تتر القرم.

٥٦ - وأضاف أن احتلال القرم خلق وضعية توتر وعدوان وتعصب. فقد اضطر أكثر من ١٠ ٠٠٠ من تتر القرم إلى مغادرتها وتوطن أغلبهم في أماكن أخرى من الأراضي الأوكرانية. وشملت ممارسات سلطات الاحتلال الفرض القسري للجنسية وممارسة الضغوط المعنوية والنفسية والسياسية وإيقاع الاضطهاد المدفوع بأسباب سياسية وفرض حظر على دخول قادة مجلس تتر القرم، واختطاف تتر القرم والأوكرانيين وسكان شبه جزيرة القرم الذين يدعمون علانية السلامة الإقليمية الأوكرانية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

٥٧ - ومضى يقول إن المنظمات الدولية الرائدة في مجال حقوق الإنسان لفتت الانتباه إلى التردي الجسيم في حالة حقوق الإنسان في القرم المحتلة الذي يعانيه الأوكرانيون وتتر القرم. وتُرتكب انتهاكات حقوق الإنسان بانتظام وبشكل ممنهج بما في ذلك فرض القيود على حرية التعبير والتجمّع، واختلاق العقبات أمام تحصيل التعليم واستخدام اللغات الأصلية، وانعدام المحاكمات العادلة. وأضاف أن هذه الانتهاكات أُوردت في عديد من التقارير الصادرة مؤخراً بما فيها تقرير قدمه وفد تركي غير رسمي زار القرم في نيسان/أبريل ٢٠١٥، والتقرير الذي قدمته لجنة تقييم حقوق الإنسان المعنية بالقرم التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المؤرخ تموز/يوليه ٢٠١٥، والتقرير الحادي عشر عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا الذي أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وقال إن سلطات الاحتلال تتجاهل مركز تتر القرم باعتبارهم الشعب الأصلي للقرم وتبدي تجاهلا مستمرا إزاء جميع التوصيات التي تضمنتها هذه التقارير. وأضاف أن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي تُرتكب بحق شعب القرم، لم يُحقَّق فيها بشكل سليم أو يُكفل مثول مرتكبيها أمام العدالة.

٥٨ - ورأى أن ثمة حاجة ملحة لقيام مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإعداد تقرير مستقل وإنشاء نظام دولي للرصد على أرض الواقع في القرم. ودعا منظومة الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور ريادي في وقف أعمال التخويف المستمرة التي تستهدف تتر القرم عن طريق تأمين سبيل فوري للمنظمات الدولية وكفالة وجودها الدائم على الأرض من أجل رصد التهديدات التي يتعرض لها أمن وحياة السكان المحليين بمن فيهم تتر القرم ومنع ارتكابها. ولا بد أن يضاعف المجتمع الدولي ضغوطه على الاتحاد الروسي لفرض احترام القانون الدولي وحماية تتر القرم. وأكد في الختام أن أوكرانيا ستواصل الدفاع عن حقوق تتر القرم والأوكرانيين قاطني القرم الأوكرانية متبعة في ذلك جميع الأساليب القانونية.

٥٩ - السيد كلاين (نيوزيلندا): استهل بالإشارة إلى استمرار حكومته في تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية في نيوزيلندا على أساس مبادئ معاهدة ويتانغي. وقال إن تفاصيل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ترد في الاستبيان الذي قدمته نيوزيلندا إلى المؤتمر العالمي في تموز/يوليه ٢٠١٥، وفي البيانات التي أدلت بها في المنتدى الدائم وفي مجلس حقوق الإنسان.

٦٠ - ولاحظ أهمية الإقرار بالمصاعب التي تواجهها الدول في تنفيذ الإعلان والوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي. وأضاف أن أحد المصاعب التي تواجهها نيوزيلندا تتمثل بوجه خاص في التعامل السليم مع أطرها القانونية والدستورية القائمة التي جرى تطويرها بعناية على مدى سنوات عديدة ولا تزال على مسار التطور حتى الآن. وضرب مثلاً بذلك قضية الحقوق إزاء الأراضي والموارد المحتازة تقليدياً واسترجاع هذه الأراضي والموارد، وقال إن نيوزيلندا صاغت نهجاً تنفرد به من خلال عمليات مكينة لتسوية المطالبات باللجوء إلى معاهدة ويتانغي؛ ويحترم هذا النهج العلاقة المهمة بين شعب الماوري وأراضيه وموارده، ويحافظ في الوقت ذاته على الأنظمة القانونية القائمة المتصلة بملكية الأراضي والموارد وإدارتها.

٦١ - وفيما يخص مسألة وضع خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لدعم تحقيق أهداف الإعلان، لاحظ أن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل التابع لفريق الدعم المشترك بين الوكالات يبعث على التشجع وأن نيوزيلندا تدعم بالكامل مجالات العمل التي حددها الفريق العامل في مشروع مجموعة المبادئ التوجيهية التي قام بإعدادها.

٦٢ - وأردف يقول إن نيوزيلندا تدعم بقوة الجهود المبذولة لتحسين الآليات القائمة في الأمم المتحدة من أجل بلوغ غايات الإعلان. وطالب بأن تتضمن الولاية الجديدة لآلية الخبراء دورا أقوى في تيسير تنفيذ الإعلان على

الصعيدين الوطني والدولي. وأضاف أن نيوزيلندا يداخلها بعض الشك إزاء التوصية الواردة في تقرير الأمين العام التي تذهب إلى أن الولاية المعدّلة ينبغي أن تمكّن فريق الخبراء من الدخول في اتصالات مباشرة مع الدول الأعضاء، ورأى أن هذه التوصية تجعل نيوزيلندا مترددة إزاء إمكانية أن يكون مآلها خلق طرائق أخرى قد تنطوي على ازدواجية وتؤدي إلى تشتيت الجهود الجماعية للمجتمع الدولي بعيدا عن الإجراءات الراهنة، أو أن تقوّض الهيئات التي أنيطت بالفعل بمثل هذه المسؤوليات. وقال إن وفده يتمنى أن يجري الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بالاستعراض في أثناء الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، على اعتبار أن ولاية المقررة الخاصة ستخضع للاستعراض في هذا التوقيت.

٦٣ - وفيما يتعلق بالتوصية الخاصة بمشاركة الشعوب الأصلية في أعمال الأمم المتحدة، كرر موقف وفده بأن أي عملية تشاور لا بد أن تكون شاملة وأن تُختتم في أثناء الدورة الراهنة للجمعية العامة. وأوضح أن نيوزيلندا منفتحة على استكشاف الاحتمالات المختلفة لهذه العملية على نحو يمكن معه للجمعية العامة نظر المسألة بطريقة فعالة.

٦٤ - واختتم بقوله إن نيوزيلندا واعية للأثر المحتمل لاتفاقات الاستثمار والتجارة الحرة على حقوق الشعوب الأصلية. وأوضح أن نيوزيلندا أبرمت عدداً كبيراً من اتفاقات التجارة الحرة وأنها كفلت حماية حقوق شعب الماوري في هذه الاتفاقات عن طريق إدراج بند يشير إلى معاهدة ويتانغي، على نحو يعكس التوصية المتعلقة بالبنود الاستثنائية حسبما يرد في الفقرة ٧٧ (و) من تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية (في الوثيقة A/70/301).

٦٥ - السيد جعفر (ماليزيا): قال إن الشعوب الأصلية في ماليزيا تحظى بحماية خاصة بموجب الدستوري الاتحادي، الذي يتضمن بنوداً تنص على حماية حقوق الشعوب الأصلية في شبه الجزيرة وفي جزيرتي صباح وساراواك. وأضاف أن الخطة الخمسية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ تركز على أمور من جملتها تحسين سُبل حصول مجتمعات الشعوب الأصلية في ماليزيا على رعاية صحية جيدة النوعية. واعتُمدت مخصصات قيمتها عشرة ملايين من دولارات الولايات المتحدة لبناء ١٦٥ عيادة طبية جديدة في المناطق الريفية وبالأخص مناطق الاكتظاظ الشديد لمجتمعات الشعوب الأصلية.

٦٦ - وأردف يقول إن حكومته وافقت في عام ٢٠١٥ على جميع التوصيات التي قدمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن مسألة حقوق الأراضي التي تمس ما للشعوب الأصلية من حقوق في هذا المضمار. وجاءت هذه الموافقة تتويجاً لسلسلة مشاورات أجريت مع سلطات الدولة ووكالاتها وممثلي مجتمعات الشعوب الأصلية، كما جرى نشر تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المتعلق بقضايا حقوق الأراضي للشعوب الأصلية. وفضلاً عن ذلك، أنشأت حكومته لجنة تابعة لمجلس الوزراء معنية بمسألة حقوق الأراضي للشعوب الأصلية أنيطت بها مهام التعامل مع التوصيات ورصدها وتنفيذها.

٦٧ - وأوضح أن الخطة الخمسية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ تشمل برامج تشجع مؤسسات التعليم العالي ومعاهد التعليم المهني على توفير عدد أكبر من الأماكن للطلاب المنتمين لمجتمعات الشعوب الأصلية في شبه الجزيرة والطلاب الذين يعيشون في مناطق ريفية أو نائية في جزيرتي صباح وساراواك. ومن ناحية أخرى تواصل الوزارة الاتحادية لتنمية الشعوب الأصلية ومكاتبها المنتشرة على صعيدي الولايات والمقاطعات تعزيز المشاركة المباشرة للشعوب الأصلية في المشهد الاجتماعي والاقتصادي الماليزي الآخذ في التطور بسرعة، كما يجري تخصيص الموارد المناسبة لتحقيق هذه الغاية. وأضاف أن حكومته بدأت العمل ببرامج لتوليد الدخل ولدعم الأنشطة الزراعية - التجارية جرى تفصيلها

خصيصا لتتواءم مع مجتمعات الشعوب الأصلية بهدف الدفع قُدُماً بنهضتها الاجتماعية والاقتصادية بما يتماشى مع هدف زيادة معدلات تقليل الفقر فيما بين الشعوب الأصلية إلى ٢٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وأكد أن ماليزيا ستواصل تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية واضعة نُصب عينيها هدف إدماج هذه الشعوب في المسار العام للتنمية الوطنية بالتشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة، وعلى وجه خاص مع الشعوب الأصلية ذاتها.

٦٨ - السيد باي (فيجي): استهل بالقول إن وفده يشجع المقررة الخاصة على مواصلة الانخراط في قضية التغير المناخي التي يمكن أن تؤثر على نحو غير متناسب في الشعوب الأصلية، وبالأخص مجتمعات الشعوب الأصلية القاطنة مناطق هشة ضمن هياكل مجتمعية تقليدية.

٦٩ - وقال إن بنود الاستثمار في اتفاقات التجارة الحرة يمكن أن تكون شاقة على البلدان النامية. فهذه البنود تحابي البلدان صاحبة الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات عادةً التي تكون قادرة على عمل استثمارات تنجم عنها آثار مدمّرة على الصناعات وفرص العمل وسُبل العيش على الصعيد المحلي في البلدان الأقل تقدما. وأوضح أن الأثر يكون محسوسا على نحو غير متناسب لدى القطاعات الأشد ضعفا في المجتمع كالنسوة العاملات في القطاع غير الرسمي والعمال غير المهرة ومجتمعات الشعوب الأصلية. وأشار إلى أن الشعوب الأصلية في فيجي هي الأغلبية، وأنها تتمتع بحماية جيدة بموجب الدستور ويتاح لها سبيل الاستفادة من التعليم المجاني الذي يعينها على المشاركة المستنيرة في القوة العاملة وفي اتخاذ القرارات التي تمسّها. لكن فيجي أيضا هي موطن لعدد كبير من السكان الريفيين والسكان الذين يقطنون مناطق شبه حضرية ويحيون على الكفاف، ويتأثرون بوصفهم مستهلكين، سواء كانوا من الشعوب الأصلية أو غيرها، على نحو غير متناسب بقرارات السياسة المتعلقة باتفاقات التجارة الحرة. وأكد الأهمية الفائقة لإجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية وإنجازها عن طريق الآليات الحكومية الملائمة من أجل التأكيد على أن هذه القرارات السياساتية تتخذ على قاعدة مستنيرة وتحقق أفضل صوالح الاقتصاد الوطني. واختتم قائلا إن بلداناً كفيجي، وهي بلدان ضعيفة بالفعل أمام الصدمات الخارجية ومعرّضة لخطر التهميش في النظام التجاري المتعدد الأطراف، تحتاج إلى أن تتوخى الحذر بالذات عند الدخول في اتفاقات للتجارة الحرة.

٧٠ - السيدة سابيا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): أعادت تأكيد التزام حكومتها بتنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي، ورحبت في هذا الخصوص بقرار مجلس حقوق الإنسان ١١/٣٠ بخصوص استعراض ولاية آلية الخبراء. ورأت أنه من الضروري أن يجري تقديم أولوية تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، وبالأخص حقوقها إزاء الأراضي والأقاليم والموارد الطبيعية. وأوعزت إلى أن حكومتها تضع خطة عمل استراتيجية من أجل تنفيذ حقوق الشعوب الأصلية وتطبّق سياسات في سياق القضاء على الاستعمار وعلى التسلط المجتمعي للرجال. وأشارت إلى أن خطة الحكومة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٥٠ وتحمل اسم ''العيش الكريم'' تركز في المقام الأول على إقامة دولة أكثر احتضاناً لأبنائها وأكثر تشاركية وديمقراطية، عن طريق استئصال الفقر المدقع مع المحافظة على المعارف التقليدية للشعوب الأصلية، في مجالات مثل الخواص العلاجية للنباتات والحيوانات والمعادن وتطوير المعارف والتكنولوجيا دعماً للأمن الغذائي وتوطيداً للسيادة.

٧١ - وأردفت تقول إنه جرى التسليم في سياق مفاوضات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالدور الحيوي الذي تؤديه الشعوب الأصلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية وإنه لا بد من مراعاة هذا الدور في الإجراءات المتخذة في مجالات من قبيل إنعاش الزراعة والنُظم

التقليدية لتوريد البذور والتنمية المتكاملة وحقوق الأراضي والحقوق الإقليمية والحصول على المياه والتصحاح والرعاية الصحية والتعليم والتدريب والمعرفة والتكنولوجيات المناسبة التي يمكن الاستفادة منها. ودعت الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى تعزيز الالتزامات التي قطعتها على نفسها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية – وعلى وجه الخصوص النساء والفتيات والأشخاص ذوو الأصل الأفريقي والشباب وكبار السن والمهاجرون والأشخاص ذوو الإعاقة والمستضعفون – فضلاً عن الالتزامات التي قطعتها على نفسها في مجالات التغير المناخي والتنوع البيولوجي والغابات.

٧٢ – السيد كاسيدي (منظمة العمل الدولية): قال إن منظمة العمل الدولية اتخذت عدداً من الخطوات الملموسة عقب انعقاد المؤتمر العالمي للتأكيد على تمكين الشعوب الأصلية من التمتّع الكامل بحقوقها. ودعا إلى وجوب تركيز المجتمع الدولي على ضمان تحقيق تقدم ملموس على الصعيد الوطني بما يؤدي إلى تحسين المعاش اليومي لأبناء الشعوب الأصلية في كافة بقاع العالم، على نحو يتسق مع الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي.

٧٣ – ومضى يقول إن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبَلية في البلدان المستقلة أحدثت أثراً بعيد المدى في قوانين ومجتمعات الدول الأعضاء المصدِّقة عليها. وأمكن تحقيق إصلاحات رئيسية تشمل التسليم دستورياً بحقوق الشعوب الأصلية وإسباغ الحماية عليها، وتحديد الشعوب الأصلية وإبرازها في بيانات التعدادات والاعتراف بحقوق الأراضي خاصتها. وقامت الدول الأطراف بوضع قوانين محددة تتعلق بالتشاور معها تتم عادةً بدعم من منظمة العمل الدولية. وأسهمت الاتفاقية أيضاً في تشكيل القوانين والسياسات في الدول غير المصدّقة على الاتفاقية وأثّرت في الأعمال التي تضطلع بها المنظمات الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقد أبرز كل من مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ما أسهمت به الاتفاقية في تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية كما دعت الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي الدول الأعضاء إلى التصديق على الاتفاقية من أجل تيسير العمل المنسق والمنهجي.

٧٤ – ومضى يقول إن حكومتي الدانمرك والمكسيك وشركاء آخرين وممثلين للحكومات والشعوب الأصلية والعمل وأرباب الأعمال وخبراء مستقلين أجروا في سياق دورة دراسية نظمتها منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٤ استعراضاً للتقدم المحرز على مدار ٢٥ عاماً منذ اعتماد الاتفاقية رقم ١٦٩، وأصدروا توصيات تهدف إلى زيادة نطاق انتشارها وأثرها من خلال تدعيم آليات التشاور والمشاركة والحوار المؤسسي. وشددوا أيضا على ضرورة إسباغ حماية أفضل على حقوق الأراضي وإقامة مشاريع في مجالات من قبيل التعليم والعمل والصحة والحماية الاجتماعية. وقال إن منظمة العمل الدولية أقرت في مؤتمرها لعام ٢٠١٥ التركيز البرنامجي المتزايد على قضايا الشعوب الأصلية ورسمت الخطوط العريضة للنواتج السياساتية المرغوبة التي ستحتاج إلى اتخاذ إجراءات مستهدِفة والاستعانة بمؤشرات نوعية لقياس ما يُحرز من تقدم. وأضاف أنه سيجري إدخال قضايا نوع الجنس والإعاقة في المسار العام للأنشطة، بحيث تصبح مسألتا المساواة الجنسانية وعدم التمييز قاطرتين للسياسات الشاملة لعدة قطاعات.

٧٥ – واسترسل يقول إنه يجب على الدول الأعضاء أن تراعي التزاماتها بموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ عندما تدخل في اتفاقات دولية أخرى وأن تتجنب الحالات التي قد تؤثر فيها هذه الاتفاقات في قدرتها على التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية. ولاحظ أهمية تعزيز إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ سوياً على نحو متماسك ومتسق

باعتبار أن الصكين يتكاملان بقوة ويتوافقان في تحديد الحقوق والنهوج الرئيسية مثل حق الشعوب الأصلية في التشاور بشأن أي تدابير يمكن أن تمسها مباشرة وحقها في المشاركة. وطلب في هذا السياق إلى المقررة الخاصة أن تقدم مزيداً من التوضيح بشأن المقاربة الظاهرة الواردة في الفقرة ٣١ من تقريرها (في الوثيقة A/70/301) بين الحق في إبداء الموافقة الحرة المستنيرة المسبقة المنصوص عليها في الإعلان، وحق التشاور المنصوص عليه في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩. وقال إن المنظمة تتطلع إلى الانتهاء من وضع وتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة التي تضمن اتباع نهج متسق إزاء الإعلان، انطلاقاً من الحاجة الملحة لقيام منظومة الأمم المتحدة بتوفير الدعم الفعال لأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، بمن فيهم الشعوب الأصلية، واضعة بعين الاعتبار الإعلان واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ معاً.

٧٦ - السيد تيفو (جنوب أفريقيا): أعرب عن ترحيب وفده بالتقدم المحرز في وضع خطة عمل على نطاق المنظومة تضمن اتباع نهج متسق لبلوغ أهداف الإعلان. وأضاف أنه كان واضحاً أثناء المناقشات المتعلقة باستعراض ولاية آلية الخبراء وجود اختلاف في الآراء بشأن الوسيلة الأحرى بأن تُتّبع في أجراء الاستعراض والماهية التي ينبغي أن تكون عليها هذه الولاية. ولاحظ أن بعض التوصيات التي ترد في تقرير الأمين العام من قبيل إصدار ملاحظات وتفسيرات عامة بخصوص أحكام الإعلان، والتماس رسائل ومعلومات أخرى وتلقيها والنظر فيها، توحي بمهام أشبه بمهام رصد المعاهدات رغم أن الإعلان لا يتصف بنفس وضعية الاتفاقية. وأضاف أنه من المستغرب أن معظم المناصرين الرئيسيين للإعلان اتجهوا في هذا الصدد إلى إبداء معارضة تامة لإدراج إشارات في مشاريع القرارات تتعلق بتنفيذ أحكامه. وأضاف أن وفده يشجّع مقدمي مشاريع القرارات على إبداء دعمهم لصياغة اتفاقية بشأن حقوق الشعوب الأصلية تضمن قيام الدول بالإبلاغ عن تنفيذ أحكامها.

٧٧ - وفيما يخص تقرير الأمين العام عن طرق وأساليب تعزيز مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في أعمال الأمم المتحدة التي تمس هذه الشعوب (A/HRC/21/24) لاحظ وجود تفاوت واضح في الآراء فيما بين الشعوب الأصلية بشأن اقتراح الأمين العام إمكانية تعيين ميسّرين لقيادة عملية تشاور مفتوحة بشأن الخطوات الإجرائية والمؤسسية التي يمكن اتخاذها على هذا الصعيد. وقد استنارت بعض هذه الآراء بتجربة العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي. وتمنى باسم وفده أن تكون العملية شاملة وشفافة وأن تتضمن مساهمة موضوعية من جانب الشعوب الأصلية من كافة المناطق.

٧٨ - وأردف يقول إن حكومته تشاطر القلق المُبدَى في تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية (في الوثيقة A/70/301) بشأن أثر الاستثمار والتجارة الحرة الدوليين على حقوق الإنسان للشعوب الأصلية. وأوضح أن حكومته استُدعيت للمثول أمام عملية للتحكيم الدولي فيما سُمي بتسوية نزاع بين مستثمر ودولة عندما سعت إلى تنفيذ سياسات للعمل الإيجابي تستهدف الحيلولة دون ممارسة التمييز بحق أشخاص جرى استبعادهم من فرص معينة استناداً إلى عرقهم. ولهذا السبب ولأسباب أخرى أيضاً تعكف حكومته الآن على عملية استعراض تستهدف إمكانية الإلغاء اللاحق لمعاهدات استثمار ثنائية. وأضاف أنه لا وجه للدفاع عن انتفاع الشركات عبر الوطنية بالقانون عندما تأخذ الدول أمام التحكيم الدولي، بينما تفضل اتباع مبادئ توجيهية أو آليات للتنظيم الذاتي لمواجهة الآثار السلبية على حقوق الإنسان التي تتسبب فيها أنشطتها. ومن هنا، دشّنت جنوب أفريقيا وإكوادور عملية تستهدف معالجة بعض الشواغل التي يثيرها التقرير عن طريق إنشاء فريق عامل حكومي دولي تناط به ولاية إعداد صك دولي ملزم يكفل مُساءَلة الشركات عبر الوطنية.

٧٩ - السيدة رودريغيز بينيادا (غواتيمالا): أعربت عن ترحيب وفدها بقرار مجلس حقوق الإنسان ٤/٣٠ بشأن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، وبالأخص الطلب الوارد فيه إلى آلية الخبراء إعداد دراسة عن حق الشعوب الأصلية في التمتع بالصحة مع التركيز على الأطفال والشباب واعتزام تنظيم فريق للمناقشة يتناول مسببات وعوائق ارتكاب العنف بحق نسوة وفتيات الشعوب الأصلية، بمن فيهن ذوات الإعاقة، الذي يأمل وفدها أن يسفر عن مشاريع وبرامج محددة للأمم المتحدة تستهدف تعزيز حقوق المرأة والفتاة من الشعوب الأصلية وزيادة مقدّراتهن. وأعادت التأكيد على الأهمية التي تولى لضمان المشاركة الفعالة لممثلي الشعوب الأصلية في استعراض ولاية آلية الخبراء.

٨٠ - ومضت تقول إنه لن يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون إدماج الفئات المستضعفة مثل الشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الأصل الأفريقي، بمن في ذلك النساء والمسنون وذوو الإعاقة والمهاجرون والأطفال والشباب. ورأت أهمية وجود بيانات محدّثة موزعة بحسب الجنس والسن والإثنية من أجل تحقيق مشاريع التنمية المحلية والوطنية والإقليمية التي تستهدف تعزيز تطوير أوضاع الشعوب الأصلية دون إغفال أي أحد. ولاحظت أنه من دون إعمال المساواة والإدماج الاجتماعي والمالي وتوافر سُبل الحصول على الائتمان، لن يتسنى لأبناء الشعوب الأصلية سبيل للجوء إلى القضاء أو المشاركة في الحياة المدنية والسياسية أو العيش حياة كاملة مكفولة الكرامة. ومن هنا، تعرب حكومتها عن دعمها لتمكين نساء الشعوب الأصلية بما في ذلك كفالة مشاركتهن في عملية صنع القرار المتصلة بالقضايا التي تمسهن وبوجه خاص في مجال الرعاية الصحية والتعليم والعمل.

٨١ - السيد ماراني (الأرجنتين): لاحظ ما تضمنته خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من إشارات صريحة إلى الشعوب الأصلية، وقال إن تحقيق مستوىً مستدام وكريم من التنمية لن يمكن بلوغه إلا بقيام مجتمع على قدر اكبر من الإنصاف. ورأى أن توليد البيانات المتعلقة بالشعوب الأصلية يمثل من ثم مطلباً أساسياً لصياغة وتنفيذ سياسات عامة في هذا المضمار.

٨٢ - وأضاف أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما فيها حقوق الشعوب الأصلية، يمثل سياسة للدولة في الأرجنتين. ويسلّم دستور عام ١٩٩٤ بالوجود المسبق للشعوب الأصلية الأرجنتينية، ويضمن احترام هويتها ويثبت حقها في التعليم المتعدد الثقافات الثنائي اللغة. وأضاف أن الأرجنتين واحدة من الدول الأطراف العشرين في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ وأنها دعمت الإعلان وقت اعتماده في عام ٢٠٠٧. وقد طبّقت حكومته التعليم المتعدد الثقافات الثنائي اللغة واستهلت برنامجاً لتشييد المساكن لصالح مجتمعات الشعوب الأصلية يكفل مشاركتها في أنشطة البرنامج، كما اعتمدت قانوناً إعلامياً تمكّنت من خلاله أكثر من ١٠ مجتمعات محلية للشعوب الأصلية من إنشاء محطات ذاتية للبث الإذاعي. وأردف يقول إن حكومته نفّذت أيضاً عملية لتحديد المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية أسفرت عن التعرف على ٥٧٨ مجتمعاً محلياً في ٢٠ مقاطعة غطّت ٥ ملايين هكتار إضافية، واعترفت بما مساحته ٤,٥ مليون هكتار كملكية مجتمعية عائدة للشعوب الأصلية.

٨٣ - واسترسل يقول إن حقوق الشعوب الأصلية لا بد أن تحتل أولوية للمجتمع الدولي. ومن هنا، يؤيد وفده زيادة مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في أعمال منظومة الأمم المتحدة ويعرب عن استعداده لتدعيم هذه المشاركة. وشدّد على ضرورة تعهّد وتدعيم العمل الذي بدأ في إطار المؤتمر العالمي وقال إن الدول الأعضاء حققت إنجازات طيبة إزاء إدماج الشعوب الأصلية وبات تمتعها بحقوقها مضموناً ومسلّماً به ويحظى بالاحترام، ورأى أن ثمة حاجة مع ذلك لإبداء التزام أقوى بضمان استمرار التصدي كأولوية لمطالب الشعوب الأصلية التي طال تجاهلها.

٨٤ - السيد زامورا ريفاس (السلفادور): نوّه إلى أن السلفادور كانت واحدة من الدول الأعضاء الاثنتي عشرة التي قدمت معلومات إلى تقرير الأمين العام بشأن صياغة خطة عمل على نطاق المنظومة (A/70/84). وقال إن الشعوب الأصلية وتقاليدها ومساهماتها تعرضت تاريخيا للإهمال أو عدم التقدير. وكرد فعل لذلك ورغبة من الشعب السلفادوري في الاعتراف بالأسلاف وبالهوية الوطنية قامت حكومته بإقرار تعديل دستوري يعترف بالشعوب الأصلية ويلتزم باعتماد سياسات تصون هويتها الإثنية والثقافية وتنميتها وتصون وتنمّي رؤيتها للعالم وقيمها ونزعاتها الروحية. وإضافة إلى ذلك يجري التعامل أيضا مع الشعوب الأصلية كقطاع من السكان يحظى بالأولوية ويحتاج إلى صياغة تدابير خاصة بشأنه في جميع السياسات القطاعية المشمولة بخطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩. وكجزء من هذه الخطة تتأهب وزارة الصحة لتنفيذ سياسة صحية عامة متعددة الثقافات لصالح الشعوب الأصلية تتضمن المزاوجة بين المعارف التقليدية والطب الحديث.

٨٥ - وفيما يتعلق بالاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، بذلت مؤسسات مختلفة تابعة للدولة جهوداً لتمكين السلفادور من التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ ونشر مضمونها. كما أن حكومته تستثمر ٤٠ ٠٠٠ دولار سنوياً في مبادرات تستهدف إحياء لغة وثقافة شعب الناهوات بيبل، بما في ذلك نشر التعليم الذي يكفل انغماس الأطفال في سن ما قبل الالتحاق بالمدرسة في استخدام اللغة. وأصدرت منظمات المجتمع المدني أول قاموس ناهواتي - إسباني كما أصدرت دليلا لقواعد هذه اللغة، وأصدرت أيضا روزنامة بلغة الناهوات.

٨٦ - واسترسل يقول إن حكومته تماشياً مع الالتزامات المقطوعة في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي، بدأت في إعداد خطة عمل وطنية من أجل بلوغ أهداف الإعلان. وسوف يتضمن تنفيذ الخطة مؤسسات الدولة وممثلي الشعوب الأصلية الذين سيعملون معاً من أجل تحديد تدابير نوعية ترمي إلى تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية ومواصلة تحسين حالتها الاجتماعية والاقتصادية.

٨٧ - واختتم بتأكيد التزام حكومته بتحقيق عالم أفضل للجميع بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والقيام في الوقت ذاته بالاعتراف لأسباب تاريخية بالحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة في حالة بعض جماعات السكان. ولاحظ أن العمليات الجارية حالياً على الصعيد الوطني والدولي لا تتصدى بالكامل لجميع مطالب الشعوب الأصلية في بلده، لكنه يشعر مع ذلك بالأمل في إمكانية التغلب على العقبات عن طريق الحوار والتعاون.

٨٨ - السيدة مينالي (نيبال): أوضحت أن بلدها موطن لما عدده ١٢٥ مجموعة إثنية وما يقابل ذلك تقريباً من اللغات الأم. وتمثل الشعوب الأصلية زهاء ٤٠ في المائة من سكان نيبال وتقطن مناطق جغرافية مختلفة وتتشكل في تراتبات اجتماعية اقتصادية متعددة. لكن غالبية هذه الشعوب تعيش في الفقر نتيجة قلة سُبل حصولها على الموارد والفرص الإنتاجية. ولذلك، تطبق حكومتها السياسات والإصلاحات الهيكلية الضرورية من أجل تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، وتبدي التزاماً تاماً بتنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي. وأوعزت إلى أن دستور عام ٢٠١٥ يحمي حقوق الإنسان الأساسية للشعوب الأصلية ويضمن مشاركتها على جميع المستويات على أساس الإدماج والتمثيل النسبي كما يتعامل مع تنمية المجتمعات المهمشة والمحرومة كأولوية. ويعترف الدستور النيبالي أيضاً بجميع اللغات الأم في البلد باعتبارها لغات قومية وينص على ترتيبات خاصة لضمان تمكين مجموعات الشعوب الأصلية من المشاركة في عمليات اتخاذ القرار مع المحافظة في الوقت ذاته على معارفها ومهاراتها وخبراتها التقليدية وثقافاتها

وممارساتها الاجتماعية وصونها. وأضافت أنه جرى لأول مرة في هذا السياق انتخاب امرأة من الشعوب الأصلية رئيسة للبرلمان النيبالي. ويحمي الدستور أيضاً المؤسسة الوطنية لتنمية القوميات الأصلية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٨٩ - واختتمت قائلة إن حكومتها خصصت قِسماً مهمّاً من ميزانية التنمية لبرامج تستهدف المجموعات المهمشة، بما فيها مجتمعات الشعوب الأصلية. وتعتمد أيضا سياسات وبرامج لتعزيز العدالة الاجتماعية والعمل الإيجابي لصالح الفئات المهمشة والمحرومة، كما أنشأت لجاناً للتنسيق في كل المقاطعات من أجل مساوقة هذه البرامج ورصدها وتقييمها. ويجري العمل بأحكام تشريعية تضمن مشاركة مجتمعات الشعوب الأصلية ومجتمعات الأقليات في ميدان الخدمة العامة. وتبذل حكومتها جهوداً من أجل حماية وتعزيز وصون معارف وثقافات الشعوب الأصلية التي أسهمت لقرون عديدة في المحافظة على البيئة، وذلك في سياق ما تبذله من جهود من أجل حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة على الصعيد المحلي. وتسعى حكومتها كذلك إلى العمل من أجل إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الخطط والسياسات والبرامج القائمة، بما في ذلك في الجهود التي تُبذل حاليا من أجل إصلاح أضرار الزلزال الذي ضرب نيبال في مطلع عام ٢٠١٥. وأكدت التزام حكومتها بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة وإنها تتخذ إجراءات خاصة لحماية حقوق النسوة والجماعات الأخرى من الشعوب الأصلية الذين يعانون الضعف جرّاء التعرّض للتمييز المزدوج. واختتمت قائلة إن حكومتها تتمنى قيام شراكات معززة ومستدامة ومؤكدة مع المجتمع الدولي في الجهود التي تضطلع بها لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية، كما تأمل في استكمال أعمال إعادة التنظيم الضرورية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٣:٠٥.